

# ظاهرة الفساد الإداري كما تعكسه الصحافة الإقليمية

تحليل مضمون لبعض الصحف الإقليمية  
بمحافظة الغربية

تأليف

أ.د/محمد ياس الخواجرة

أستاذ علم الاجتماع ووكيل كلية الآداب للدراسات العليا والبحوث

بكلية الآداب جامعة طنطا



## المقدمة:

تشهد المجتمعات الإنسانية باختلاف أنظمتها شكلاً أو آخر من أشكال الفساد علي مر العصور ، فهو كمفاهيم الخير والشر مرتبط بطبيعة بني الإنسان ، في أي مجتمع من المجتمعات ، لذا فقد أصبحت ظاهرة الفساد محور اهتمام مؤسسات أكاديمية مختلفة، وتخصصات علمية متباينة ، فلقد برزت ظاهرة الفساد الإداري في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات المفاجئة التي يمر بها المجتمع المصري ، تلك التغيرات التي اتسمت في ظل متغيرات العولمة بعدم الاتساق والاختلال ، مما انعكست آثارها المتعددة علي اختلال البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ، فلم تعد هذه الأبنية تعمل في إطار تفاعلي متناغم بحيث تحقق التماسك والتكامل الاجتماعي ، ومن ثم ظهرت أشكال عديدة من الفساد من أخطرها تقشي ظاهرة الفساد الإداري واختراقها لجوانب النسيج الاجتماعي والسياسي والإداري للمجتمع المصري ، وتكمن خطورة الفساد الإداري في تعدد أهدافه وصوره ، فمن حيث الأهداف فهي إما تحقق مآرب شخصية لفرد أو جماعة أو أنها أسلوب لضرب الاقتصاد المصري من خلال تخريب قطاع الإنتاج وتبديد الفائض الاقتصادي .فضلاً عن الآثار السلبية العديدة علي الصعيد الاجتماعي من خلال أن الفساد الإداري معوق للمشاركة ، م مهد

للسعود الاجتماعي الزائف لبعض القوي دون إضافات حقيقية للإنتاج ، مخرب للوعي الوطني ومزيف له ، مساهم في أحداث الاغتراب السياسي والاجتماعي ، مكرس للاستغلال السياسي والاقتصادي ، بعبارة موجزة يعد الفساد الإداري معوقاً لعملية التنمية تمويلاً ، وإدارة ، وإنتاجاً ، وتوزيعاً للعائد. كما أن الفساد يطرح آثار معنوية في المجتمع ذات طابع سلبي ، فمن الخطورة بمكان أن يصبح الفساد أو بعض ممارساته سلوكاً اجتماعياً مقبولاً أو مشروعاً باعتباره "شطارة" أو معرفة من أين تؤكل الكتف ، وأن النبي قد قبل الهدية فانتشار مثل هذه المفاهيم يهدد التماسك القيمي والأخلاقي ، ويمكن أن يقود المجتمع إلي حالة من حالات الأنومية التي تتضمن اهتزاز المعايير المنظمة للسلوك الاجتماعي والضابطة له وفقدان مصدر تضامنه الداخلي .<sup>(١)</sup>

ونتيجة لهذه الخطورة المدمرة للفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية تتمثل في انخفاض معدلات الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية ، وإعاقة عملية المستدامة. واختلال العدالة التوزيعية للدخل القومي ، خاصة وأن غالبية ممارسات الفساد ترتبط بالقطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام.<sup>(٢)</sup>

ومن هنا فقد جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع ومحاولة تقديم إطلالة تحليلية تفسيرية تلقي الضوء علي الأبعاد المتعددة لظاهرة

الفساد الإداري في المجتمع المصري ، وطرح القضايا المختلفة التي يثيرها الموضوع .

### هدف البحث وتساؤلاته:

تهدف الدراسة الراهنة إلي تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية في كشف عن مظاهر الفساد الإداري وأشكاله في الغدرة المحلية ، وتحديد نوعية الاهتمام به عن طريق إبراز كافة المعالجات الصحفية لظاهرة الفساد الإداري ، وأشكاله في الإدارة المحلية ، وتحديد نوعية الاهتمام به ، علي أساس الدور المهم الذي تلعبه الصحافة الإقليمية في كشف عن ماهية الفساد ، وصوره المتعددة ، ومشاكله المتباينة ، وخلق وعي جماهيري ضده ، بالإضافة إلي استطلاع آراء بعض القيادات التنفيذية والشعبية في الوعي بأسباب ظاهرة الفساد الإداري والآثار الناجمة عنه ، وطرق مكافحته أو التقليل من حدته ، وعلي أساس هذا تتبلور مشكلة البحث وأهدافه في التساؤلات التالية:-

التساؤل الأول: هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب للجماهير عن ظاهرة الفساد الإداري في إقليم وسط الدلتا ، وهي الأهمية النسبية التي أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة؟

التساؤل الثاني: ما صور الفساد الإداري ، وأنماطه كما تعكسها الصحافة الإقليمية؟

التساؤل الثالث: ما أساليب الصحافة الإقليمية التي استخدمها في إبراز ظاهرة الفساد الإداري والتي قصدت من ورائها تشكيل وعي الجمهور ضدها؟

التساؤل الرابع: ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية بأسباب الفساد الإداري ، والآثار الناجمة عنه وسبل مواجهته؟  
ومن أجل التحقق من هذه التساؤلات لابد من التسلح بإطار نظري يلقي الضوء علي التصور السوسيولوجي لظاهرة الفساد مفهوماً وتحليلاً والتناول العام له في هذه الدراسة فضلاً عن التحليل التاريخي والبنائي له.

### تناول الدراسة مفهومي أساسين بايجاز وهما:-

#### أ- مفهوم الصحافة الإقليمية.

لقد أشارت الكتابات الإعلامية حول الصحافة الإقليمية إلي أكثر من مسمي منها الصحافة الإقليمية ، والصحافة المحلية ، والصحافة الجهوية ، وصحافة الملحقات وكلها مفردات تدل علي مسمي واحد هو الصحف التي تصدر في إقليم جغرافي في داخل الوطن الواحد، وقد تصدر الصحيفة أحياناً في طرف من الإقليم في الجغرافي ، وبالتالي ربما تكون الجغرافيا البشرية (السكانية) هي الأساس الأكثر دقة في تحديد معني الصحافة الإقليمية ، وذلك لأن

التجمع السكاني الحضاري في إقليم أوجه هو النبع الذي ينبثق منه الإعلام الإقليمي وهو السوق لهذا الإعلام أيضاً.<sup>(٣)</sup> وعلي هذا فالصحافة الإقليمية تتسم بالتوجه أو إقليم معين داخل الوطن الواحد بهدف تغطية شئون المنطقة أو الإقليم واهتمامات جمهورها إلي جانب اهتمام عام بتغطية بعض القضايا القومية والعالمية الهامة.

#### ب- مفهوم الفساد الإداري :

يمكن تعريف الفساد الإداري علي نحو أكثر دقة في ضوء تعريف مفهوم الفساد بوصفه المفهوم الأكثر شمولاً. فالفساد في اللغة العربية يعني التلف والعطب والاضطراب وإلحاق الضرر بالآخرين.<sup>(٤)</sup>

بينما يعني في اللغة الإنجليزية تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الأخلاق وأيضاً بمعني الرشوة *Bribe*.<sup>(٥)</sup>

وهذا يعني أن الفساد لغوياً يعني الإلتلاف وإلحاق الضرر والأذى بالآخرين وإذا تخطينا المفهوم اللغوي للفساد نلاحظ أن التعريفات التي تناولت مفهوم الفساد عديدة ومتنوعة ، وتختلف من باحث وآخر ، وربما يرجع ذلك إلي الفساد مفهوم مركب ومطاط ، ويتضمن أبعاداً متشابكة ، كما أن هذا المفهوم يختلف من عصر إلي آخر ، ومن مكان إلي آخر ، حيث تختلف النظرة إلي السلوك

الذي تنطبق عليه خاصية الفساد طبقاً لدلالاته ، فالمحسوبية والمحاباة علي سبيل المثال ربما ينظر إليها علي النحو مختلف تماماً في المجتمعات التي بها التزامات قريبة بصورة أقل أو أكثر انتشاراً ، فضلاً عن صعوبة وضع معايير عامة تنطبق علي ظاهرة الفساد في كل المجتمعات ، لأن المعايير الاجتماعية والقانونية إذا انطبقت في بعض الجوانب فإنها قد تكون متعارضة في جوانب أخرى في عديد من الدول والأمم المختلفة ، ولذا يتطلب تحديد معني الفساد قدراً كبيراً من الحذر ودرجة عالية من الوعي والتمييز خاصة في ظل الأبعاد الجديدة التي يتضمنها الفساد في ظل عملية العولمة.<sup>(٦)</sup>

وباستعراض التعريفات المختلفة للفساد يمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات من الناحية التحليلية علي النحو التالي:

### الاتجاه الأول:

الفساد كإساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الفساد هو وسيلة لاستخدام الوظيفة العامة من أجل تحقيق منفعة ذاتية سواء في شكل عائد مادي أو معنوي من خلال انتهاك القواعد الرسمية ، ويندرج تحت هذا الاتجاه تعريف *Saplian* الذي عرف الفساد بأنه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق أهداف خاصة وأكد أن تحديد هذا



المفهوم يعتمد أساساً علي ضرورة التمييز بين ما هو عام وما هو خاص في إطار النموذج المثالي للسلطة العقلانية عند ماكس فيبر. (٧)

ويأتي في هذا الإطار تعريف كوبر *Kuper* للفساد بأنه استخدام الوظيفة العامة والسلطة للحصول علي مكاسب بطريقة غير شرعية. (٨) وتعريف مايكل كلارك *Clark* للفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة الإدارية للحصول علي منافع شخصية أو فئوية. (٩) وأخيراً بر وكس *Brooks* للفساد بأنه سلوك يخرج عن نطاق مهام الوظيفة العامة بهدف الحصول علي منافع خاصة. (١٠)

## الاتجاه الثاني:

الفساد كانتهاك للمعايير الرسمية والخروج عن المصلحة العامة. ويركز هذا الاتجاه علي أن السلوك المنطوي علي الفساد هو السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها علي مواطنيه ويعتبر جارول مانهايم *Manheim* من أبرز المعبرين هن هذا الاتجاه القانوني باعتباره البديل الأكثر قبولاً.

والذي يري أن الفساد هو السلوك المنحرف عن الواجبات والقواعد الرسمية للدور العام (سواء منتخب أو معين) لتحقيق مكاسب شخصية أو عائلية أو شالية. (١١) وتعريف هيننتجتون

*Huntington* للفساد بأنه سلوك الموظف العام الذي ينحرف عن القواعد القانونية السائد بهدف تحقيق منفعة ذاتية. (١٢)

ورغم أهمية هذا النوع من التعريفات للفساد إلا أنه ليس من الضرورة أن كل أشكال الفساد تعبر عن الخروج عن القواعد القانونية لا إنه من الصعب وضع معايير عامة للسلوك المقبول خاصة في الدول الأكثر عرضه للتغير الاجتماعي والسياسي. (١٣)

### الاتجاه الثالث: الفساد كأوضاع بنائية مختلفة:

ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره نتيجة مجموعة من الاختلالات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع ، وعلي هذا الأساس يتم الكشف عن أسباب الفساد ومظاهره داخل المجتمع ويجب تحليلها داخل البناء الاجتماعي الشامل علي اعتبار أنه لا توجد دولة أو مجتمع قديم أو حديث يخلو تماماً من الفساد. (١٤)

ويعبر عن هذا الاتجاه تعريف "عبد الباسط عبد المعطي" للفساد بوصفة أسلوب من أساليب الاستغلال الاجتماعي المصاحب داخل لحيازة القوة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية ، وهو نتائج لسياق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية التي تؤثر في صور هذا الفساد ومضموناته وموضوعاته ، وأطرافه التي يستغل فيها دوماً من لا يحوزون القوة والسلطة بجوانبها المختلفة وخاصة

الاقتصادية والسياسية.<sup>(١٥)</sup> وهكذا يتضح أن كل اتجاه يركز علي أحد جوانب مفهوم الفساد دون الآخر ، لكن تحديد مفهوم الفساد الإداري يمكن في مجالين أساسيين هما:-

### المجال الأول:

الأعمال التي تتضمن تحويل الأرصدة العامة إلي الثروة الخاصة للعاملين بالجهاز الحكومي مثل الاستيلاء علي أرض أو المساكن الدولة والسرقة والاختلاس المباشر للأموال العامة أو الحصول علي السلع العامة بكميات أكبر وبأسعار أقل.

### المجال الثاني:

الأعمال التي يقوم بها العاملون في الجهاز الحكومي بهدف الحصول علي مكاسب وثروات. خاصة عن طريق الرشاوى والحصول علي الخدمات العامة.<sup>(١٦)</sup>

وفي إطار ذلك يمكن تحديد مفهوم الفساد الإداري بشكل إجرائي بأنه "استغلال رجال الإدارة والعاملين في كافة أجهز الدولة ومؤسساتها للسلطات الرسمية المخولة لهم ، والانحراف بها عن المصالح العامة إلي تحقيق مصالح ذاتية وشخصية بطريقة غير مشروعية".

## الإطار النظري للدراسة:

تنطق الدراسة من رؤية نظرية تري أن ظاهرة اجتماعية لا يمكن تفسيرها بعيداً عن السياق الاجتماعي ، وبمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى نظراً لتداخلها وتشابكها مع غيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وبالتالي فإن الفهم البنائي الشامل يعد من أكثر المحاولات دقة و ملاءمة لتفسير ظاهره متشابكة ومركبة مثل ظاهرة الفساد الإداري، خاصة وأن هذه الظاهرة ترتبط بالسياق الاجتماعي والاقتصادي الذي تتم فيه ، فالفساد الإداري - كما يؤكد التحليل النظري - هو الإنتاج لسياق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة ، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزي السلطة البيروقراطية والسياسية في إطار البناء الاجتماعي الشامل .<sup>(١٧)</sup> وبالتالي أصبح ينظر إلي الفساد ليس باعتباره شيئاً عرضياً ، عابراً بل كظاهرة اجتماعية متأصلة في البناء الاجتماعي ، كما تغير منظور إدراكه من المستوي الهيكلي (البنائي) ومن مستوي المحلي إلي المستوي التنظيم العابر للحدود .<sup>(١٨)</sup> وعلي هذا فقد أشار آرثر لويس أن الشخص الذي يتقلد منصباً إدارياً أو وزارياً في الدول النامية تكون لديه فرصة حياته لتكون الثروة من خلال اللجوء إلي الفساد واستغلال النفوذ.<sup>(١٩)</sup>

كما أكد جو نار ميردال - في تحليله للفساد الإداري في دول جنوب شرق آسيا "بأن الرشوة *Bribe* صارت من الحقائق الثابتة في الأجهزة الإدارية في هذه الدول وخاصة الفلبين ، وتايلاند ، وإندونيسيا ، والهند ، وباكستان وبورما ، حيث تعاني كل الإدارات الحكومية والوكالات والشركات العامة ومكاتب التصدير وإدارات الضرائب من انتشار الرشوة علي النطاق واسع، بحيث يمكن القول أنه متى أعطيت السلطة لأي موظف سيكون هناك مجال للرشوة والتي بدونها لا يسير دولاب العمل الإداري.(٢٠)

ومع هذا فأسباب الفساد تختلف من دولة إلي دولة أخرى ، فبينما يكون الاختلال الوظيفي للنظام القانوني هو السبب في مجتمع ما، فإن تحول المجتمع الريفي والتقليدي إلي مجتمع القرية العالمية اليوم ربما يكون السبب الرئيسي في مجتمع آخر ، كما أن مفهوم الفساد يختلف من مجتمع لآخر ، فالممارسات التي ترتبط بتقديم الهدايا والكرم والعلاقات الشخصية تختلط بأشكال معينة من الفساد في بعض المجتمعات ، لذا فالخط الذي يفصل بين السلوك المقبول ثقافياً واجتماعياً من ناحية ، والمحابة *Nepotism* للأقارب ، وظاهرة الفساد من ناحية أخرى من الصعب تحديده ، كما أنه يحدد بطرق مختلفة في كل مجتمع .(٢١)

لكن يري علماء الاجتماع أن الفساد الإداري دليل علي خلل اجتماعي يعود إلي عوامل تاريخية واجتماعية وثقافية تنتج عن التنازع بين جماعات مختلفة ، وقيم مختلفة في المجتمع الواحد ، وتبعاً لذلك فإن الفساد ينمو ويطرعرع كلما زاد الصراع والتناقض بين القيم المتضاربة في المجتمع .(٢٢)

وهذا يعني أن الفساد الإداري هو نتيجة لفساد أعم وأشمل منه وهو فساد البناء الاجتماعي ، إذ أن الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والتشريعية في المجتمع هي التي تخلق ما يسمى بالفساد البيروقراطي ، الذي يستهدف منافع ذاتية بطريقة غير شرعية ، وبدون وجه حق ، وفي سبيل تحقيق ذلك يمكن أن يؤدي إلي خرق القوانين والنظم المعمول بها ، وأهم من ذلك يؤدي إلي اغتراب أفراد المجتمع ، ويفقدهم الثقة في الحكومة والنظام السياسي بصفة عامة ، بل الأخطر من ذلك أن الفساد الإداري يبدأ في الظهور بصورة مستترة ويقابل بالمقاومة والرفض من قبل أفراد المجتمع ، ولكنه مع مرور الوقت تصبح بعض أشكاله مقبولة من فئات متزايدة من أفراد المجتمع وتدرجياً تصبح القيم الاجتماعية غير معادية لبعض أشكال وصور الفساد الإداري ، ويصبح شطارة أو حق مكتسب أو مقابل مشروع وليس سلوكاً إنحرافياً .(٢٣) وهذا ما يجعل النظرة العامة إلي الفساد - كما يقول

جو نار ميردال - كالتضخم *Inflation* لا يمكن تجنبه فتكون النتيجة هي التعود علي انتشاره وعدم الاكتراث به. (٢٤) خاصة وأن الفساد يُغذي نفسه بنفسه ، ويخلق مناخاً متسعاً من الأعمال غير المشروعة التي تقوض عملية التنمية ، كما تؤدي العوامل التي ساعدت علي نمو الفساد وانتشاره في الماضي علي تحول الأنشطة المنتجة إلي صراع غير منتج علي المغانم وبمرور الوقت يصبح الفساد راسخاً حتى أنه حينما تتحرك الحكومات لاحتوائه في النهاية فإنها تواجه مقاومة شديدة من المفسدين. (٢٥)

كما لاحظ بعض العلماء الاجتماع إن احتمالات الفساد تتراد في المجتمعات التي تكون فيها بناء القوة أكثر تركزاً ، خاصة وإن القوة هذا الإنتاج منطقي لنمط إنتاج قائم علي الاستغلال ، ولبناء طبقي قائم علي الصرع الذي يحسم دوماً في صالح الطبقات القادرة، وعلي الجانب الآخر يفرز مثل هذا البناء أنماطاً من الاغتراب السياسي تتركز في السلبية ، فضلاً عن ممارسة وسائل الاعلام التي توجهها المصالح الطبقية لكثير من الأساليب لتزييف ووعي الجمهور. (٢٦) ومن ذلك يتضح أن الفساد الإداري يمكن في طبيعة البناء الاجتماعي للدول النامية والعلاقات الاجتماعية الاستغلالية سواء بين حائزي القوة من الصفوة ومن لا يحوزون السلطة من أفراد المجتمع أو العلاقة الاستغلالية ، للمجتمعات

النامية من قبل الدول الإمبريالية العالمية من خلال الأساليب المختلفة للإمبريالية في التعامل مع الدول النامية مثل رشوة كبار الموظفين والتأثير الأيديولوجي من المثقفين ، والتغلغل في المؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية . (٢٧)

وترتيباً علي ذلك فلكي نفهم التنوع الهائل لجذور الفساد وصوره وآثاره علي الدول النامية لا بد أن نأخذ في اعتباراً كلاً من العوامل الداخلية التي تتمثل في القوي الاجتماعية المؤثرة من السياسيين ورجال الأعمال وكبار المسؤولين في الخدمة المدنية ، والعوامل الخارجية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية الغربية ، والمنظمات المالية الدولية ؛ (٢٨)

فضلاً عن مراعاة أن معظم العاملين في الدول النامية يتركزون في الحكومة والقطاع العام اللذان لهما تأثيراً كبيراً علي حياة الناس فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات فكلما كبر حجم القطاع الحكومي والعام ، واتسعت مجالاتها ازداد الميل نحو الفساد، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤدي إلي خلق أنماط متباينة من الفساد الإداري . (٢٩) وهذا بدوره يؤدي إلي بيروقراطية ذات توجهات تعني بالتوزيع ، لا بالإنتاج وفي الوقت الذي تضطلع فيه البيروقراطية بمهمة التخطيط بدلاً من تركها لآلية السوق تبدأ الممارسات الفاسدة في الازدياد والتكاثر .



وفي ضوء خصوصية المجتمع المصري ، سنحاول في هذه الدراسة اختبار هذه الأطروحات النظرية وتحديد العوامل الفاعلة والتابعة لظاهرة الفساد الإداري في بيئة المجتمع المصري .

### "ظاهرة الفساد الإداري في ضوء السياق التاريخي والبنائي"

في مجال اهتمامنا بفهم ظاهرة الفساد الإداري وتطورها في المجتمع المصري لا بد أن ندرك أن فهم هذه الظاهرة مرتبط بضرورة فهم خلفيتها التاريخية التي تلقي الضوء علي طبيعة وتغيراته والعوامل المسببة له ، كما أن هذه الظاهرة مرتبطة بطبيعة النظام القائم في كل مرحلة تاريخية ، وإن تباينت أشكالها من مرحلة إلي أخرى ، كما أن دراسة الفساد كما يقول مانهايم ترتبط بضرورة عدم النظر إلي أي نظام سياسي حسب مظهره الخارجي ، فالفساد يمكن رؤيته أو ملاحظته باعتباره نظاماً سياسياً غير رسمي له طبيعته الخاصة ، وغالباً ما تكون له أسباب وأنماطه ونتائجه المتشابهة في السياقات السياسية المختلفة.(٣٠)

ووفقاً لذلك التحليل البنائي والتاريخي في معالجة ظاهرة الفساد الإداري في المجتمع المصري خلال ثلاث فترات تاريخية متباينة

علي النحو التالي:-

## أولاً : فترة ما قبل الثورة والتي تمتد من (١٨٨٢-١٩٥٢)م :

كانت مصر في تلك الفترة تزرع تحت نير الاحتلال العسكري البريطاني ، الذي استمر أكثر من سبعين عاماً ، أصبحت مصر فيها دولة متخلفة شبة إقطاعية ، اتسم نظم الحكم فيها بالظلم والاستبداد ، حيث تمكنت أقلية ضئيلة من الإقطاعيين والرأسماليين من إمكانية السيطرة علي استمرار هذا النظام الاستغلالي ، وأكثر من ذلك فإنهم لم يقفوا عند حدود القوانين التي تحمي مصالحهم بل تعدوها مغالاة في الفساد ملتجئين إلي الرشوة والتهديد ، ولم يكن ثمة أمر حكومي لا يمكن التحايل عليه مقابل ثمن ما ، وكان في إمكان ذوو النفوذ في البلاد يحصلوا علي كل المزايا ، ويفيدوا من كل موقف ، وبالتالي ظهر التواطؤ وظهرت الرشوة في مسح الأراضي ، وجباية الضرائب ، وكانت الوظائف تباع وتشترى ، وكان كل موظف يضطهد من يحكمهم ليعوض الثمن الذي دفعه مقابل وظيفته ، ولم يكن من الممكن الحصول علي أقل الخدمات الحكومية دون رشوة .<sup>(٣١)</sup> مما أدى إلي انتكاس جميع الأمور ، فساءت الأوضاع الاقتصادية وازدادت تدهوراً كما تفسخ النسيج الاجتماعي ، وازدادت الطبقة وضوحاً فضلاً عن اهتراء الأحوال السياسية .<sup>(٣٢)</sup> وأن القضايا المثيرة للفساد الإداري كانت عديدة في تلك الفترة سواء من جانب فساد القصيرة ، وسواء الإدارة

والأحزاب من ناحية ، ومن جانب الاحتلال الأجنبي ، وبعض رموز الإقطاع المستفيد منه من جانب آخر ، فقد وجدت صوراً عديدة من الفساد السياسي والإداري ومثل ذلك ما حدث في الأربعينات عندما أصدر (مكرم عبيد) الكتاب الأسود الذي تضمن صوراً عديدة من الفساد في المجال استغلال النفوذ للإثراء الشخصي والانتفاع من أملاك الدولة والمحسوبية وإعطاء تسهيلات واستثناءات للأقارب والاستيلاء علي أملاك الدولة. (٣٣)

### ثانياً: فترة الثورة من عام (١٩٥٢-١٩٧١):

توضح الدراسات العلمية التي تناولت حقبة الثورة بالتحليل والتفسير أن إنجازات الثورة قد تمت بعد قيامها بطريقة سليمة دونما تحطيم لجهاز الدولة القديم ، ودون تصفية البيروقراطية القائمة باستثناء إجراءات الإصلاح الزراعي ، فكما يقول باتريك أو بريان لم تكن لرجال الثورة أيديولوجية محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادي المصري. (٣٤) إلا أنهم كانوا مندفعين بما يسمى بالدفعة القوية *Big push* نحو التنمية السريعة ، لذلك فقد مر الاقتصاد المصري بمراحل مختلفة خلال حقبة الثورة ، المرحلة الأولى وهي مرحلة استمرار الرأسمالية الحرة من (١٩٥٢-١٩٥٦) ثم مرحلة الاقتصاد الموجه حتى عام (١٩٦١ م) التي بدأ التوسع في نطاق القطاع العام عن طريق إنشاء مؤسسات عامة

جديدة ، وتحريم استثمار رأس المال الأجنبي ، كما شهدت الفترة من عام (١٩٦٢م) ، حتى عام (١٩٦٧م) اتجاه حكومة الثورة للتخطيط الشامل لموارد الثروة الوطنية في إطار الاتجاه نحو الاشتراكية<sup>(٣٥)</sup> . وبعد عام (١٩٦٧م) مر الاقتصاد المصري بمرحلة أخرى انتقالية تم فيها التراجع عن أسلوب التخطيط الشامل وهيمنة القطاع العام لتبدأ مرحلة جديدة من عام (١٩٧٠م) حيث بدأت القيادة الحكومية تطرح ما يعرف بالاشتراكية الديمقراطية التي لا تعترف بالتأميم أو المصادرة<sup>(٣٦)</sup> .

ومع أهمية كل الإنجازات الإيجابية للثورة في تحديد الملكية الفردية ووضع حد أقصى لها ، ومحاربة الاستغلال والجشع بكل صورة ، ومجانية التعليم بكافة مراحلها ، والتصنيع ، واستصلاح الأراضي الزراعية ، وحق العمل إلا أن ثمة نقاطاً أساسية ظلت مستمرة مع النظام الثوري رغم تفاوت مراحلها بين اقتصاد حر واقتصاد موجه وآخر مخطط ويمكن إيجازها علي النحو التالي:-

١. رغم إنشاء القطاع العام خلال فترة الثورة والتوسع في الطريق رأسمالية الدولة إلا أن علاقات الإنتاج الرأسمالية ظلت تحكمه بصورة مستمرة .

٢. تخلف القوانين والتشريعات عن التغيرات التي حدثت لأنها مازالت مستمدة من مصادر مختلفة أو ظلت علي ما هي عليه دون تغير .

٣. اعتماد النظام علي الأجهزة البيروقراطية أكثر من اعتماده علي حزب رسمي لتحقيق الأهداف القومية ، وكان معظم من اعتمد عليهم النظام الثوري من البيروقراطيين القدامى أو من العسكريين مع تفضيل أهل الثقة دوماً.

ومع أهل الثقة وغيبة أهل الكفاءة عرفت الإدارة أبشع صور الفساد الإداري،

واستغلال النفوذ ، وكان نصيب القطاع العام منها أكثر نصيباً ، وبالتالي كانت فرص الكسب غير المشروع ، والتلاعب بأموال الدولة مفتوحة أمام كل من أراد أن يغيب ضميره أو يستغل نفوذه نظراً لعدم وجود أي رقيب أو حسيب يوقف من نزيف الفساد الذي استشري في جسد الدولة والقطاع العام . ومع سيطرة أهل الثقة في معرض الخوف من أهل الخبرة ظهرت صور عديدة للفساد الإداري والتي اتخذت شكل المحسوبية ، والوساطة، والانتهازية ، والتحيز في فرص الترقى ، وتلقي العمولات ، واختلاس الأموال العامة ، فلقد بلغ حجم العمولات التي أتاحتها القطاع العام لبعض السماسرة اللبنانيين مائة مليون جنية عام (١٩٦٠). (٣٧)

وإزاء انتشار ممارسات الفساد في الأجهزة الإدارية بهذه الصورة فلقد بلغت قضايا الاختلاس والسرقة أكثر بين (١٤٠٠) قضية عام (١٩٧١). (٣٨)

والخلاصة. أن ثمة محاولات جادة تمت خلال حقبة الثورة لكنها كانت إصلاحية أكثر منها ثورية ، كانت مركزية أكثر منها لامركزية ، وكانت سلطوية أكثر منها شعبية مما جعلها تشهد صوراً للفساد الإداري كان من الممكن تداركها ومواجهتها إلا أن التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في حقبتَي الانفتاح والإصلاح الاقتصادي قد خلقت العديد من المشكلات الجديدة التي ساعدت علي تعميق مظاهر الخلل البنائي بشكل أدبي إلي استمرار مظاهر مختلفة من الفساد وظهور صور جديدة من الفساد الإداري.

**ثالثاً :** فترة التحويلات الاجتماعية المعاصرة من الانتفاع إلي الإصلاح الاقتصادي :

لقد شهد المجتمع المصري في هذه المرحلة تغيرات عميقة علي كافة المجالات والأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لكن هذه التغيرات كانت غير متسقة بل هي مختلة، حيث لا تتم بشكل متناغم ، ولا توجد فروق واضحة في سرعة التي يتم بها ، المدى الزمني الذي حدث في المجتمع ، منها علي سبيل المثال حدوث عدم اتساق في التغيير في المجالات الاجتماعية والثقافية

المختلفة ، ومن ثم انبثقت كثير من المشكلات ، كما تفاقمت حدة التغيرات المختلفة علي الجانب الاقتصادي حيث حدث اختلال بين الموارد الإنتاجية والموارد المالية ، وكذلك بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية والتوزيعية، وبين الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، وقد أدى هذا الاحتلال الاقتصادي إلي اختلال في توزيع دخل الفرد حيث أنقسم مجتمع العاملين إلي غالبية ذات دخول محدودة ، ونصيب متدني من الدخل القومي وإلي أقلية ذات دخول مرتفعة ونصيب مرتفع .<sup>(٣٩)</sup> ولئن شهد المجتمع المصري تغيراً مختلفاً علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فلقد خبر أيضاً تغيراً عميقاً علي مستوي منظومة القيم المنظمة للسلوك ، ومن المظاهر الدالة علي ذلك التغير ، تراجع قيم العمل المنتج أمام قيم الكسب ، وتدهور قيمة العلم والثقافة أمام الربح والثروة كما سادت الفردية بطريقة جعلت مصالح الفرد تغلو علي مصالح الجماعة والمجتمع بوصفها حلولاً مثلي .<sup>(٤٠)</sup>

وفي ظل هذه التغيرات التي صاحبت سياسة الانفتاح ، فقد دشنت هذه السياسة وسط عاصفة من الشعارات مستندة في ذلك علي مغازلة مشاعر الحرمان التي تعانيتها الجماهير ، وتطلعها نحو حياة أفضل أظهرت للشعب أن الانفتاح سيجري في بلادنا مجري اللبن والعسل ، وأغدقت علي الجماهير وعوداً بالرخاء الآني ،

حاملة لكل مواطن بشائر بتحقيق أحلامه وأمانيه ، وقد خلقت هذه التطلعات واقعاً جديداً وملحة مؤكدة لبعض الفئات في ممارسة نشاطها في حرية ويسر ، وانغماس بعض الفئات الأخرى في السلوك الطرفي والاستهلاكي والاستفزازي ، وغزو الكماليات والمظهرية ، وظهور عمليات السلب والنهب والفساد ، وتراخي قبضة الدولة عن توجيه النشاط الاقتصادي ، وهذا إلي الجانب الإثراء الطفيلي لبعض الفئات ، وهي الظاهرة التي روجت لها بعض الكتابات تحت مفاهيم المغامرين والمضاربين ، وأثرياء الانفتاح والقطط السمان .<sup>(٤١)</sup>

لكن أخطر ما ترتب علي هذه التغيرات الجديدة هو استئراء ظاهرة الفساد في كافة أجهزة الدولة الإدارية والسياسية ، خاصة وأن عملية التنمية في تلك الفترة تحتاج في مراحلها المختلفة إلي تعامل بين أجهزة الدولة وبين العديد من المستثمرين المحليين والأجانب، ووفقاً للغة المصالح يتقاضى كبار رجال الإدارة والحكم ، العملات والسمسرة والرشوة نظير تسهيل الإجراءات وتخليص الأمور ، وبناء علي ذلك فإن هؤلاء المستثمرين لا يمكن أن يتجاهلوا جهاز الدولة ، ليس لأنهم مغرمون بالفساد والانحراف وإنما كل من الحكومة والقطاع العام يؤثران علي أكثر من نصف الإنتاج ويلقيان بظلهما في صورة لوائح قوانين تنظيم النشاط



الاقتصادي علي كل القطاعات تقريباً . لذلك فإن ضمان صلة طيبة مع جهاز الدولة كان ضرورياً لأصحاب الثروات الجديدة من المستثمرين المحليين والأجانب إما لتكوينها أو لتأمينها . (٤٢)

وهذا يتفق مع ما ذهب إليه جونار ميردال في تأكيده علي

### دور المصالح الاقتصادية المحلية

في خلق صور التسيب الاجتماعي بما في ذلك مختلف صور الفساد في ظل تضافر المصالح الاقتصادية بين الطبقات وتراخي سلطة الدولة أو ما أطلق عليه " الدولة الرخوة " *soft state* التي تقوم علي تضافر واتحاد المصالح بين الموظفين العموميين علي مختلف المستويات ، وبين بعض الأفراد والجماعات من أصحاب القوة والنفوذ ، وممارسة أعمال مختلفة من الفساد . (٤٣)

ومن أبرز آثار تراخي الدولة في ظل سياسيات التحرر الاقتصادي ما شهدته المجتمع المصري من تفاقم مشكلات عديدة منها علي سبيل المثال تفاقم أزمة الإسكان خاصة في ظل تراجع الدولة في عمليات البناء للإسكان الشعبي في مقابل ظهور الإسكان الفاخر للطبقات الطفيلية ، وفي مجال التعليم انعدمت الثقة في المدارس الحكومية نظراً للتدهور الحاد في مجال التعليم وازدهرت في مقابل ذلك المدارس الخاصة ومدارس اللغات الأجنبية التي أصبحت حتماً يراود أولياء الأمور ، وتفاقمت حدة الدروس

الخصوصية ، وعمت كل مراحل التعليم ، مما انعكس ذلك علي حدوث تمايزات اجتماعية حادة في كافة مراحل التعليم . (٤٤)

ولاشك أن تفاهم الأزمات وتفشي أنماط الفساد هو نتيجة منطقية لمجتمع أصبح فيه الربح والثروة هو المحرك الأساسي للمجتمع ، ومن هنا فإن ظاهرة الفساد تمثل خطورة كبيرة علي المجتمع بصفة عامة ، والحياة الاقتصادية بصفة خاصة ، لأن ما يؤدي إليه هذا الفساد من تجاهل العوامل الموضوعية في تقرير والتعاقدات الكبرى يضر بمصالح الاقتصاد القومي ضرراً بالغاً ، هذه بالإضافة إلي أن هذا السلوك المنحرف يؤدي إلي تراكم الثروات غير المشروعة ، وبالتالي زيادة قدرة رأس المال الحرام في الضغط علي المجتمع نحو مزيد من الانحراف ، ومزيد من قدرة وسيطرة وتحكم عناصر هذه المافيا في مسار المجتمع ومصالحه العليا وفقاً لاهوائها ومصالحها الذاتية . (٤٥) فضلاً عن أن الفساد الذي نتحدث عنه ليس عملية تقاس فقط بالأرقام فالمسألة أخطر من كمية الأموال المدفوعة في شكل رشاوى وعمولات وسمسرة ، إذ أن أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد ، والإفساد هو ذلك الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل ، وقيم المجتمع وسيادته حالة ذهنية لدي الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع

والمبررات ما يبرر استمراره واتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية المصرية. (٤٦)

وبالتالي ينتشر الفساد في المجتمع كله ولا يقتصر علي الفئات التي أشاعته ، ومما يساعد علي ذلك أيضاً تضييع الحدود الفاصلة بين المال العام والخاص لأن الخط المتعمد بينهما يساعد علي انهيار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد ، وتتهار كل القيم والمثل التي تعلي من شأن الصالح العام ، كما أن المجتمع الفقير الذي يتعلق بأنماط استهلاكية تفوق إمكاناته فيمضي وقته لاهناً وراء المال غير مبال بأي شئ آخر ، إنما يدمر نفسه وينغمس في برائث الفساد ومضاعفاته. (٤٧)

وفي الواقع أن تأثير سياسات التحرر الاقتصادي علي نفسي ظاهرة الفساد بإبعادها المختلفة ، تفرض علينا سؤالاً مهماً لا بد من طرحه علي بساط البحث وهو : هل يشكل الفساد الإداري ظاهرة اجتماعية في المجتمع المصري في ظل سياسات التحرر الاقتصادي؟ أو بمعنى آخر هل هناك تزامن بين انتشار ظاهرة الفساد الإداري وتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي ؟

وقبل الشروع في الإجابة علي هذا التساؤل ، نحدد في البداية مفهوم الظاهرة الاجتماعية، والفرق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية ؟

فالظاهرة الاجتماعية - كما يعرفها أميل دوركايم - هي عبارة عن ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار بحيث تظهر كوقائع اجتماعية متميزة عن الوقائع الفردية ومستقلة عنها ، ولكن تكتسب الوقائع الفردية الصفة الاجتماعية حينما تتجمع وتتفاعل لتشكيل صورة لهذا الكيان الواقع خارج الذوات الفردية ، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجاً للإدارة الإنسانية الفردية ، وإنما هي بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة أو رد فعل اجتماعي مسبق .<sup>(٤٨)</sup>

ووفقاً لذلك فإن محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية ، والكشف عن مسبباتها يتم داخل السياق الاجتماعي الذي حدثت فيه الظاهرة ، أما عن الفروق بين الظاهرة السوية والظاهرة المرضية، فإنه يتحدد بناء على القدرة المحددة من السلوك الذي يتلاءم مع السياق الاجتماعي المحيط ، فإذا خرجت الظاهرة عن نمطها المعتاد والمألوف بالنظر إلى السياق الاجتماعي المحيط فإنها تكون بذلك ظاهرة مرضية وأما إذا لم تخرج عن هذا النمط المألوف فتصبح ظاهرة سوية .<sup>(٤٩)</sup>

واستناداً إلى ذلك فإن الظاهرة السوية هي تلك التي تتشكل بصورة يعم وجودها المجتمع كله ، أما ظاهرة المرضية فهي تلك التي تؤدي إلى بعض النتائج الضارة بالمجتمع أي إلى اضطراب

المجتمع . لذا نلاحظ في إطار سياسات التحرر الاقتصادي بدأت تنشأ شبكة من مصالح بين السلطة والمال ، خاصة وأن بعض شاغلي المناصب الإدارية والسياسية أصبحوا يشكلون جزءاً من بنية القطاع الخاص في مصر ولو من خلال أبنائهم وزوجاتهم وأقاربهم ، وفي مثل هذه الحالات تتلاشي الخطوط الفاصلة بين المصلحة الخاصة ، وفي ظل تشابكات العلاقة بين السلطة والمال تبرز العلاقة بين سياسات التحرر الاقتصادي وممارسات الفساد الإداري من خلال استغلال بعض فئات من القيادات الإدارية في الحكومة والجهاز الإداري لمواقعها الوظيفية ومناصبها في تقديم خدمات وتسهيلات بما يخالف القانون للقطاع الخاص مقابل الحصول علي مكاسب شخصية وعائلية في شكل هدايا ورشاوى وعمولات وخدمات وغير ذلك .<sup>(٥٠)</sup>

ففي عام (١٩٧٥م) علي سبيل المثال بلغت قضايا الاختلاس (٤١٢) قضية ، (٦٤) قضية رشوة ، (٢٦١) حالة تزوير ، (٣٨٣) حالة سرقة ، (٢٥٠) حالة إهمال جسيم.<sup>(٥١)</sup> لدرجة أنه بلغ مجموعة قضايا استغلال النفوذ ، والحصول علي كسب غير مشروع عام (١٩٩٣م) حوالي (٥٥%) من مجموع العاملين بالدولة وخاصة في مجال الإدارات المحلية وشركات القطاع العام .<sup>(٥٢)</sup> كما كشفت تحقيقات محكمة جنابات

الجيزة حول ثروة أحد المحافظين السابقين ، أن تدرج ثروته ليس طبيعياً ولا مشروعاً ، ولكنه كان وليد تصرفات غير مشروعة ، واستغلال نفوذه ، والتي لم يقتصر استغلالها علي تحقيق مكاسب مالية ضخمة بل استخدمها في الاستيلاء علي الشقق والعقارات التي تقع في دائرة محافظته ولأفراد أسرته .<sup>(٥٣)</sup> ولكن يذهب البعض في هذا السياق إلي أن الفترات السابقة لم تعدم وجود ظاهرة الفساد كما تبين في التحليل السابق - وهي نتائج بالطبع صحيحة إلي حد كبير - إلا أن الدرجة التي انتشرت بها ظاهرة الفساد في المجتمع المصري في ظل سياسات التحرير الاقتصادي كافية لتوضيح بين الفساد بكافة صورة في الفترة السابقة ، والفساد الإداري الآن حيث هذه الظاهرة أبعداً جديدة ، وانخرطت فيها عناصر وقوي عديدة في ظل هذه السياسات ، وبخاصة مع ضعف عملية التحويل الديموقراطي الحقيقي من ناحية ، وهشاشة أجهزة الدولة في عديد من المجالات من ناحية ثانية ، وغياب أو ضعف قواعد ونظم وآليات الشفافية والمساءلة والمحاسبة من ناحية ثانية ، مما جعل الفساد الإداري أصبح الصلة بأجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل واضح ، هذا يؤكد ما ذهب إليه هوجفلت *Hogvelt* من أن انتشار عملية الفساد داخل المجتمع تمثل عملية اتجار فهي تأخذ شكلاً نمطياً ، فالقوة تجارة من أجل الثروة ، والثروة تجارة من

أجل السلطة ، والعكس ، فمن يقبل الرشوة يبيع السلطة بالمال ،  
ومن يقدم الرشوة يشتري السلطة بالمال .<sup>(٥٤)</sup> وفي ظل هذا المناخ  
يسهل ممارسة صور متنوعة من الانحراف والفساد بشكل عام ،  
والفساد الإداري بشكل خاص بحيث لا يصبح مقتصراً علي جماعة  
معينة بل يتسرب إلي جماعات عديدة ومتنوعة وفي مجالات  
وقطاعات مختلفة من الإدارات المحلية والمؤسسات الحكومية .

## " استخلاصات أساسية "

بعد العرض الموجز للتحليل التاريخي البنائي لظاهرة الفساد الإداري في المجتمع المصري يمكن أن نستخلص عدداً من القضايا الأساسية علي النحو التالي :-

(١) إن الفساد ظاهرة عامة في جميع المراحل التاريخية والنظم السياسية مع اختلاف في الدرجة من نظام إلي آخر ، ومن حقبة إلي أخرى ولذلك فإنه يختلف من نظام إلي آخر ، ومن فترة زمنية إلي أخرى .

(٢) إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة مركبة تخلف فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مركب معقد من ناحية الواقعية ، ولذلك فإن ظاهرة الفساد الإداري شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية أخرى لا تحدث نتيجة لعامل واحد بعينه وإنما هي نتيجة مجموعة من الظروف والعوامل التي تتفاعل في إحداثها وانتشارها.

(٣) إن ظاهرة الفساد الإداري ليست ظاهرة حديثة وإنما هي ظاهرة أصيلة في البناء الاجتماعي المصري . وإن كانت ثمة ظروف تاريخية تسهم في زيادة معدلاته وتنوع صورته وأشكاله ( كالمناخ السياسي السائد ، والاستعمار ، ومصالح النخبة الحاكمة ، وطبيعة البرجوازية السائدة ) .



(٤) إن التغييرات البنائية التي واكبت تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي قد زادت من فرص حدوث ظاهرة الفساد في المجتمع المصري بسبب الخلل البنائي في تطبيق هذه السياسات وهشاشة أجهزة الدولة وغياب أو ضعف نظم المساءلة والمحاسبة ومبدأ الشفافية في الحياة الاقتصادية والسياسية .

(٥) إن الفساد لا يمكن عزله عن المناخ الذي يسود فيه ، والذي أن يسهل من انتشاره أو يحد منه ، وعلي هذا يعم الفساد في ظل المناخ السياسي الذي يدعم ويكرس أنماط العلاقات الشخصية والأبوية ، والعلاقات الاستغلالية ، وبالتالي تميل الحكومات التي يسود فيها هذا المناخ إلي تفضيل أشخاص ينتمون إلي أحزاب أو مناطق أو جماعات عرقية معينة ، كما أنها تسعى إلي وضع سياسات ثابتة تهدف إلي استمرار المزايا والمكاسب الخاصة للنخب السياسية والإدارية ، ومن ثم فإن البحث عن استئصال الفساد تحديات هامة كتحدّي التخلص من هذا المناخ العام ، وتحدي التخلص من التبعية بكافة أشكالها وتحقيق التنمية المستقلة والإرادة السياسية وإحداث ثورة ثقافية وأخلاقية لنقل المجتمع من مرحلة التقليد والتخلف إلي مرحلة التطور والتقدم.

## الإجراءات المنهجية للدراسة

يتطلب فيهم ظاهرة الفساد الإداري صورته وأسبابه المختلفة في المجتمع المصري من خلال تحليل مضمون بعض الصحف الإقليمية بمحافظة الغربية وإجراء بعض المقابلات المتعمقة مع حالات معينة ، مجموعة من الإجراءات المنهجية التي حاولت دراسة بعض التساؤلات والقضايا التي عرضنا لها في صدر هذا البحث ، لنعرض فيما يلي من الإجراءات المنهجية :

### ١. عينة الدراسة :

تم اختيار جريدتي وفد الدلتا ، وصوت الغربية لأنهما من أكثر الجرائد الإقليمية انتشاراً وشعبية في محافظة الغربية ، ولا أنهما يتعرضان لكافة مناشط الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية والاقتصادية في إقليم وسط الدلتا ، كما يتعرضان كذلك لنشر كافة أشكال الانحراف والفساد في أجهزة الدولة والإدارة المحلية سواء بصورة صريحة أو ضمنية ، وفي ضوء ذلك تنقسم

**عينة المصدر إلى قسمين:-**

### الأول:

المادة الصحفية لجريدة وفد الدلتا ، وهي صحيفة إقليمية تصدر عن حزب الوفد الجديد بالغربية ، وتعتبر عن الرؤية الحزبية المعارضة لإقليم وسط الدلتا الذي يشمل خمس محافظات الغربية ،

وكفر الشيخ ، والدقهلية ، والمنوفية ، ودمياط وهي تصدر من طنطا ابتداءً من عام ١٩٩٨م ويرأس تحريرها محمد علي شتا وهي صحيفة شهرية .

### الثاني:

المادة الصحفية لجريدة صوت الغربية ، وهي صحيفة مستقلة لا تعبر عن رأي حزب سياسي معين ، وقد صدر أول عدد منها في عام ١٩٩٧م ويرأس تحريرها أحمد عطلون وهي صحيفة تصدر شهرياً في منتصف كل شهر .

وقد تم اختيار عينة زمنية حسب حجم المادة ، وأهداف البحث لكل الأعداد التي صدرت في الفترة من أول أكتوبر ٢٠٠١م آخر سبتمبر ٢٠٠٢م ونظراً لأن هذه الصحف تصدر بصفة شهرية ، فقد بلغ حجم العينة (٢٤) عدداً وهي إجمالي الصحف التي صدرت خلال تلك الفترة موزعة مناصفة بين صحيفتي وفد الدلتا (١٢) عدداً وصوت الغربية (١٢) عدداً .

### ٢. طريقة تحليل المضمون *Content Analysis*:

استخدمت طريقة تحليل المضمون للكشف عما الصحافة من معلومات وأخبار ومعالجات صحفية بشأن ظاهرة خطيرة أخذت تغلغل في نسيج المجتمع المصري وهي ظاهرة الفساد الإداري ، وصوره وأنماطه ، وإخضاعها للتحليل عن طريق العد والقياس أو

التحليل الكمي مع أخذ في الاعتبار بطريقة التحليل الكيفي لمضمون بعض المعالجات الصحفية ، تلك التي أصبحت الأكثر شيوعاً في بحوث الاتصال الجماهيري .<sup>(٥٥)</sup> هذا وقد مرت عملية تحليل المضمون بعده إجراءات منهجية تم تطبيقها في تحليل المادة الصحفية وهي أكثر كالاتي:

### (أ) اختيار مادة التحليل:

نظراً لكون الصحافة الإقليمية تمثل كياناً مستقلاً وحرراً نابعاً من البيئة المحلية وهدفها خدمة هذا المجتمع ، وإلقاء الضوء علي قضاياها وأنشطته ومشاكله ، وظواهره السلبية ومنها ظاهرة الفساد الإداري ، فقد تم تحليل كل المواد الصحفية التي تناولت تلك الظاهرة سواء كانت إخبارية أو تفسيرية أو رأي أو غيرها .

### (ب) اختيار وحدة التحليل:

كانت وحدة التحليل الأساسية التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث هي الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية وهي الكلمة ، فضلاً عن وحدة الفكرة أو الموضوع الذي تدور حوله نمط المادة الصحفية ، أما وحدة القياس أو العد فكانت وحدة نمط المادة الصحفية كالأخبار ، والتحقيق ، والتقارير ، ووحدة الفكرة المتضمنة بها سواء كانت تحمل مضموناً صريحاً ومباشراً بتناول

ظاهرة الفساد الإداري أو ضمناً وغير مباشر ، بمعنى يوجد اختلاف في أسلوب عرض هذه الظاهرة وطريقة تناولها الصحفي.

### (ج) بناء فئات التحليل :

علي أساس أن أهداف البحث لا تتوقف فقط علي عد أو حصر حجم الفساد الإداري بل تتجاوز ذلك إلي قياس كل صور الفساد الإداري وأنماطه ، لذا فقد تم تقسيم وحدات التحليل وتصنيفها إلي فئات *Categories* يتم علي أساسها تحليل مضمون مادة الاتصال المرتبطة بمظاهر الفساد الإداري من خلال أعداد صحيفة تحليل مضمون تكون فئاتها طيبة أي عدد الفئات فيها محدودة بحيث يمكن السيطرة عليها من جانب المحلل ، ومن المعروف أن استمارة التحليل الطيبة هي تلك التي يتراوح عدد فئاتها ما بين خمس ، وعشر فئات ، لذا فقد اشتملت استمارة تحليل المضمون علي **ست**

### فئات هي:

١. فئة تاريخ العدد.
٢. فئة موقع النشر.
٣. **فئة ماذا قيل** : وتشمل سبع فئات فرعية هي فئة تقاضي رشوة، فئة الاختلاس والاستيلاء علي المال ، وفئة المحسوبية والمحاباة ، وفئة استغلال النفوذ ، وفئة الإهمال والتسيب ، وفئة الغش والتزوير ، وفئة المخالفات الإدارية .

٤. فئة طريقة المعالجة وتشمل خمس فئات فرعية وهي فئة ،  
الخبر ، والتحقيق ، والحديث ، والمقال ، والتقرير .
٥. فئة أسلوب التناول وتشمل فئتين فرعيتين هما الوضوح أو  
الصراحة ، والضمنية .
٦. وأخيراً فئة مصادر المادة الصحفية وتشمل صحفي بالجريدة ،  
وكاتب له عمود ثابت، وكاتب من خارج الصحيفة ، مسؤل ،  
وغير محدد.

#### (د) ثبات التحليل:

تتفق غالبية الكتابات التي تناولت طريقة تحليل المضمون  
علي أن المشكلة التي تواجه الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة هي  
تحقيق أكبر قدر من الدقة العملية مع المحافظة في الوقت نفسه  
علي الثراء الفكري والتحليل الكيفي الذي تشمله طريقة البحث ،  
وحيث أن الدراسة قد حرصت علي تصميم الفئات بصورة  
موضوعية ، فقد استخدمت لقياس ثبات التحليل بطريقة (دوب)  
التي تقوم علي تجربة الثبات بين الباحث ونفسه بإعادة تطبيق نفس  
الفئات علي ذات المادة المحللة بعد انقضاء فترة زمنية معينة .<sup>(٥٦)</sup>  
وبالتالي يقصد بالثبات ببساطة التوصل إلي نفس النتائج باستخدام  
نفس الإجراءات في التحليل إذا تمت إعادته مرتين أو أكثر من قبل  
الباحث نفسه أو مجموعة من الباحثين الآخرين بحيث يتم الحصول

علي نفس النتائج إذا طبقت نفس الفئات علي نفس المضمون في أوقات مختلفة ، وقد قام الباحث بإعادة تحليل في فترتين مختلفتين لقياس درجة ثبات المحتوي المراد تحليليه ، وحسب النسبة المئوية للاتفاق بينهم ، وقد وصلت درجات الاتفاق بين المرتين إلي ما يلي:-

بالنسبة للفئات (٢) ، (٣) من مادة المحتوي وصلت النسبة المئوية للاتفاق إلي (٩٥%) وبالنسبة لفئة (٤) ، (٥) وصلت نسبة الاتفاق إلي (٩٧%) وكانت نسبة الاتفاق حول الفئة الأولى (١٠٠%) بالطبع .

### (٣) الطريقة المقارنة :

وتقوم علي مقارنة بين مادة الاتصال والبيانات الخاصة بقضايا الدراسة بين صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية وصولاً إلي تحليل وتفسير التصورات المقدمة والمعبرة عن واقع ظاهرة الفساد الإداري وصوره وأسبابه .

### (٤) أداة المقابلة المتعمقة : *in depth interview*

وقد استخدمت الأداة مع عينة محدودة من بعض القيادات الشعبية والتنفيذية في الإدارية المحلية من خلال إعداد دليل للمقابلة تضمن بيانات عن مدى الوعي بظاهرة الفساد الإدارية وحجمه ، وأشكاله وأسبابه والآثار الناجمة عنه .

## الصحافة الإقليمية وتأكيد انتشار ظاهرة الفساد الإداري

علي أساس الدراسة الحالية تحاول تحديد ملامح ظاهرة الفساد الإداري من خلال الصحافة الإقليمية من خلال معرفة حجم هذه الظاهرة والأساليب المتبعة في عرضها وأهم أنماطها ثم استطلاع آراء بعض القيادات الشعبية والتنفيذية في أسباب ظاهرة الفساد الإداري والإجراءات المتبعة في مواجهتها ، والآثار الناجمة عنها ، فقد توصلت الدراسة إلي نتائج الآتية :-

**أولاً : نتائج تحليل المضمون لظاهرة الفساد الإداري في الصحف الإقليمية :**

ساعد تقسيم تحليل مضمون مادة الاتصال في الصحافة الإقليمية إلي عدة مستويات كما هو وضح من إجراءات المنهجية في الخروج بنتائج عكست اهتمام الصحافة الإقليمية ممثلة في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية في إبراز ظاهرة الفساد الإداري علي النحو التالي:-

**(١) حجم اهتمام صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية بظاهرة الفساد الإداري :**

لقد استحوذت ظاهرة الفساد الإداري علي اهتمام كبير في الصحيفتين وإن كانت صحيفة وفد الدلتا أبرزت اهتماماً عالياً بهذه الظاهرة ، فقد بلغ عدد التكرارات المرتبطة بموضوعات الفساد



الإداري علي صفحاتها (١٠٣) موضوعاً بنسبة (٦٤%) من إجمالي التكرارات في الصحيفتين أما صوت الغربية فكان عدد تكرار موضوعات الفساد الإداري علي صحافتها (٥٨) موضوعاً بنسبة (٣٦%) من العدد الإجمالي وربما يرجع هذا الاهتمام المتزايد بظاهرة الفساد الإداري انعكاساً لواقع المجتمع المصري الذي يمر بفترة تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في إطار تطبيق سياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي أدت إلي آثار اجتماعية سلبية مثل تزايد ظواهر الفقر والبطالة والفساد وهذا ما جعل حجم ظاهرة الفساد وتزايد درجة انتشاره من أهم الإفرازات التي صاحبت تلك التحولات ، وبالتالي ضرورة إلقاء الضوء علي خطورة هذه الظاهرة وتأثيراتها الذاتية علي عملية التنمية في المجتمع المصري ، لكن يرجع تزايد اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة (الفساد الإداري ) لكونها صحيفة حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطني الديمقراطي ومحاولة قيامه بدور أساسي في الحياة الحزبية في المجتمع المصري .

## (٢) أنماط الفساد الإداري في مضمون الصحف الإقليمية :

في إطار تحليل منظومة القضايا التي طرحتها الدراسة ، استخلص أشكال الفساد الإداري ، وفي ضوء المتغيرات السريعة

التحول الني مر بها المجتمع المصري ، برزت أنماط عديدة من الفساد تمثلت في سبع أنماط أساسية كشفت عنها نتائج تحليل المضمون موزعة علي النحو التالي:

### جدول رقم (١)

### "توزيع أنماط الفساد في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية"

الإجمالي		صوت الغربية		وفد الدلتا		التكرارات أنماط الفساد
%	ك	%	ك	%	ك	
٨.٧	١٤	١٠.٣	٦	٧.٨	٨	نقاضي رشوة
٢٤.٢	٣٩	١٧.٢	١٠	٢٨.٢	٢٩	الاختلاس والاستيلاء علي المال العام
١٣.٧	٢٢	٢٠.٧	١٢	٩.٧	١٠	مخالفات إدارية
٦.٨	١١	١٠.٣	٦	٤.٨	٥	محبوبية ومحاباة
١٣.٠	٢١	١٥.٥	٩	١١.٦	١٢	استغلال نفوذ
١٨.٦	٣٠	١٣.٨	٨	٢١.٤	٢٢	إهمال وتسبب
١٤.٩	٢٤	١٢.١	٧	١٦.٥	١٧	غش وتزوير
١٠٠	١٦١	١٠٠	٥٨	١٠٠	١٠٣	الإجمالي

وبتأمل بيانات الجدول رقم (١) نلاحظ أن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشاراً في صحيفة وفد الدلتا هي جريمة الاختلاس والاستيلاء علي المال العام وذلك بنسبة (٢٨.٢%) ثم يليها مباشرة الإهمال والتسيب بنسبة (٤.٢١%) ثم ظاهرة الغش والتزوير بنسبة (١٦.٥%) بينما حظيت الأنماط الأخرى للفساد الإداري مثل استغلال النفوذ ، مخالفات الإدارية ، وتقاضي الرشوة بنسب أقل ، كما يلاحظ أن صحيفة صوت الغربية أوضحت أن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشاراً هي المخالفات الإدارية بنسبة (٢٠.٧%) ثم الاختلاس والاستيلاء علي المال العام بنسبة (١٧.٢%) . وهذا ما يوضح أن ظاهرة الاختلاس علي المال العام قد حظيت بالمرتبة الأولى في جريدة وفد الدلتا ، وفي المرتبة الثانية في جريدة صوت الغربية مما يعكس انتشار هذه الظاهرة في الجهاز الإداري بالدولة والإدارة المحلية وهي ولا شك ظاهرة خطيرة تؤثر علي إهدار المال العام وضياع فرص التنمية في المجتمع المصري ، ومن ثم الحاجة ملحة لدعم وإيجاد آليات تحد من الظاهرة ، معالجة الظواهر السلبية التي تؤدي إليها ، حتى يمكن أن تستمر عملية التنمية وتحقق فرص مناسبة للتوزيع العادل بين فئات المجتمع إلا أنه وبشكل عام فإن تعدد صور الفساد الإداري وأنماطه الموزعة حسب الفئات الفرعية له والتي تم رصدها تعبر عن مدي انتشار

ظاهرة الفساد الإداري بشكل لافت للنظر في الآونة الأخيرة ، كما يعبر عن مدى اهتمام الصحافة الإقليمية بإلقاء الضوء على إبراز أشكاله المختلفة .

### (٣) موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإداري في الصحيفتين:

ويقصد بموقع النشر ، مكان المادة الصحفية موضوع التحليل من الصحيفة الكلية ، حيث دلت الدراسات المتعلقة بتنظيم أبواب الصحيفة أن الموقع النشر بالصحيفة له أثره البالغ الأهمية في معالجة المادة الصحفية ، فالخبر الذي ينشر بالصفحة الأولى والمانشيت الرئيسي فضلاً عن أنه يمثل موضوع الساعة في الصحيفة ، ثم يأتي بعد ذلك الخبر الذي نشر في الصفحة الأخيرة والصفحة الثالثة ، ثم يأتي الخبر في أهمية أقل في الصفحات التي تأتي بعد ذلك وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

## جدول رقم (٢)

"موقع النشر ومعالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتي وفد الدلتا

وصوت الغربية"

الإجمالي		صفحة أخيرة		صفحة داخلية		صفحة أولي		موقع النشر
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
١٠٠	١٠٣	١٧.٥	١٨	٤٨.٥	٥٠	٣٤	٣٥	الصحف الإقليمية
١٠٠	٥٨	٣.٤	٢	٧٥.٩	٤٤	٢٠.٧	١٢	وفد الدلتا
١٠٠	١٦١	١٢.٤	٢٠	٥٨.٤	٩٤	٢٩.٢	٤٧	صوت الغربية
								الإجمالي

وتشير المعطيات المبينة في هذا الجدول إلي تركيز معالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتين علي الصفحات الداخلية بنسبة (٤٨.٥%) في وفد الدلتا ، (٧٥.٩%) في صوت الغربية ، بينما نلاحظ أن هناك تفاوتاً واضحاً في معالجة هذه الظاهرة في صحيفة وفد الدلتا علي الصفحات الأولى بنسبة (٣٤%) ، وعلي الصفحة الأخيرة بنسبة (١٧.٥%) في حين تناولت صحيفة صوت الغربية هذه الظاهرة في الصفحة الأولى بنسبة (٢٠.٧%) ولم تتناول الصفحة الأخيرة هذه الظاهرة إلا بنسبة (٣.٤%) فقط ، كما

أوضح التحليل الكيفي اهتمام صحفية وفد الدلتا بظاهرة الفساد الإداري اهتماماً أعمق وبرؤية أشمل من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذه الظاهرة ، فلقد أفردت صحيفة وفد الدلتا بعض المانشيتات الرئيسية في الصفحة الأولى موضوعات تدور فكرتها حول الإعلان عن قضايا جديدة للفساد الإداري بمحافظة الغربية. (٥٧)

وموضوعاً آخر تحت عنوان "تحقيقات موسعة في قضايا فساد جديد بالغربية تشمل قضايا رشوة وإهدار للمال العام". (٥٨) أما صحيفة صوت الغربية فكانت معالجتها لظاهرة الفساد الإداري تتسم بالطابع السطحي ، والتحليل الجزئي لبعض القضايا الخاصة بالفساد في قطاعات التعليم ، والصحة ، والأزهر ، والقيادات السياسية. (٥٩)

(٤) الأشكال الصحفية لمعالجة ظاهرة الفساد الإداري في الصحيفتين:

وهي تتعلق بأنماط الأشكال الصحفية التي تتخذها المادة الإعلامية في معالجة قضايا الفساد الإداري ، ولما كانت الصحافة الإقليمية هي موضوع التحليل في الدراسة الحالية فقد تم تمثيلها كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٣)  
الأشكال الصحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري

الإجمالي		تقرير		مقال		حديث		تحقيق		إخبارية		الأشكال الصحفية الصحف الإقليمية
%	٤	%	٤	%	٤	%	٤	%	٤	%	٤	
١٠٠	١٠٢	٢١.٣	٢٢	١٠٠.٧	١١	٦.١	٣	١٠٠.١	١٤	٣٤	٥١	وفد الدلتا
١٠٠	٧٥	١٥٠.٥	٩	١٢٠.١	٧	١٠٠.٣	٦	٢٥.٩	١٥	١٠٦.٢	٢١	صوت الغربية
١٠٠	١٦١	١٩٠.٩	٣١	١١٠.٢	١٧	١٠١	١٠	١٧٨.٦	٤٤	٧٠٣.٣	٤٥	الإجمالي

والتأمل لمعطيات هذا الجدول يلاحظ أن مادة الاتصال في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية قد استخدمت خمس أشكال أو قوالب صحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري تتمثل فيما يلي:-

أ- الأشكال الإخبارية :

وقد استخدم هذا النوع من القوالب الصحفية في معالجة موضوع الفساد الإداري بشكل متكرر في صحيفتين وذلك لأن الخبر يرتبط بالأمور الجهورية في المجتمع ، فهو ليس معلومة تعني فرداً معيناً بل معلومة لها مدلولها المجتمعي ، لذا فقد استخدم في صحيفة صوت الغربية بنسبة (٣٦.٢%) من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري.

## أ- التحقيق الصحفي:

والتحقيق هو تغطية تحريرية مصوره تضيف مزيداً إلي خبر جديد أو تناول موضوعاً أو مشكلة هامة. (١٠)

ولذا يعتبر التحقيق من أهم القوالب الصحفية في إبراز قضايا الفساد وإلقاء الضوء عليها لأنه يعرض هذا الموضوع بشكل متكامل وشامل ، يتناول وجهات النظر المختلفة ، لذا فقد استخدم هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٣٠.١%) في صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (٢٥.٩%) في صحيفة صوت الغربية وهذه النسبة تشير إلي اهتمام الصحف الإقليمية بالتحقيق الصحفي في معالجة قضية خطيرة مثل الفساد الإداري ولها مصاحبها الاجتماعية السلبية علي كيان المجتمع .

## ب- الحديث :

وقد استخدم هذا النوع من أشكال الصحيفة بنسب متفاوتة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري ، فقد استخدم في صحيفة وفد الدلتا بنسبة (٣.٩%) بينما استخدمه صوت الغربية بنسبة (١٠.٣%) من نسبة استخدامها للأشكال الصحفية المختلفة في معالجة موضوع البحث.



## د - المقال:

وتشمل فئة المقال أشكالاً مختلفة منها المقال الافتتاحي الذي يعبر عن وجهة نظر الصحيفة كمؤسسة ، ويكون للمقال مكان ثابت وله عنوان ثابت ، والمقال العمودي المخصص لأحد كتابها أو أحد الكتاب من خارج جهازها التحريري ثم المقال التحليلي الذي يعرض القضايا والأحداث في شكل مقال أقرب ما يكون إلي الدراسة ويقدم فيه وجهة نظر الكاتب فيها ووجهات النظر المعارضة التي قد يرد عليها ، وقد استخدم المقال بأنواعه المختلفة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفة وفد الدلتا بنسبة (١٠.٧%) بينما استخدم المقال صوت الغربية بنسبة (١٢.١%) من نسب استخدام الصحيفة للأشكال المختلفة في معالجة هذه الظاهرة ، فلقد نشرت صحيفة وفد الدلتا عدة مقالات حول ظاهرة الفساد منها مقال عادل صبري مدير تحرير الجريدة الذي القي الضوء فيه علي النظام الإداري والخلل الموجود فيه ، ويرى تزايد ظاهرة الفساد والمصائب المنتشرة في هذا النظام. (٦١)

ومقال آخر لنفس الكاتب تحت عنوان "سرقوا الصندوق يا حكومة " حيث يعرض فيه لمدي تحول الصندوق إلي عمليات الفساد منظمة ، ومستتق للرشاوى والنهب العظيم وإهدار المال العام. (٦٢)

## هـ - التقرير :

وعادة ما تكون التقرير الصحفية مختصرة وغالباً ما تتعرض للمشكلة دون إبداء الرأي للمحرر الصحفي ، بينما يكون الرأي للوزير أو المسئول المختص وقد استخدم هذا الشكل من طرق المعالجة الصحفية بنسبة (٢١.٣%) في صحيفة وفد الدلتا وبنسبة (١٥.٥%) في صحيفة صوت الغربية من إجمالي تكرارات القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة ظاهرة الفساد الإداري بشكل محدد وواضح لجمهور القراء .

### (٥) مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري:

أظهر تحليل المضمون أن هناك مصادر أساسية لتشكل المواد الصحفية التي ترتبط بمعالجة ظاهرة الفساد الإداري في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)  
مصادر المعالجة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري

الإجمالي		غير محدد		كاتب من خارج الصحيفة		كاتب له عمود ثابت		مسئول		صحفي بالجريدة		مصادر المعالجة	
												الصحف الإقليمية	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
١٠٠	١٠٣	٢٠.٤	٢١	٢.٩	٢	٧.٨	٧	١٥.٥	١١	٥٣.٤	٥٥	وفد الدلتا	
١٠٠	٧٥	٣٦.١	٢١	-	-	١٢.١	٧	١٠.٢	١	٤١.١	٣٤	صوت الغربية	
١٠٠	١٦١	٢٦	٤٢	١.٩	٢	٩.٦	١٥	١٢.٧	٢٢	٤٩.١	٧٩	الإجمالي	

وتكشف القراءة السريعة لبيانات هذا الجدول أن أكثر المصادر الصحفية هي:-

( أ ) الصحفيون والمحررون :

حيث شكلت هذه النوعية من مصادر الصحفية أعلى النسب في كل من صحيفتي ود الدلتا وصوت الغربية في معالجتها لظاهرة الفساد الإداري حيث بلغت نسبة (٥٣.٤%) في جريدة وفد الدلتا بينما بلغت (٤١.١%) في جريدة صوت الغربية.

### (ب) المسئولين الحكوميون:

ولقد مثلت المصادر الحكومية من المسئولين المصادر الثاني في معالجة ظاهرة الفساد الإداري والانحرافات الوظيفية بنسبة (١٥.٥%) في جريدة وفد الدلتا في مقابل (١٠.٣%) في جريدة صوت الغربية.

### (ج) الكتاب:

وقد مثل الكتاب الذين لهم أعمدة ثابتة سواء داخل الصحيفة أو خارجها المصدر الثالث في معالجة ظاهرة الفساد الإداري بجريدة وفد الدلتا بنسبة (١٠.٧%) في مقابل (١٢.١%) في صحيفة صوت الغربية.

لكن لوحظ أن هناك نسبة كبيرة من معالجات الصحيفة لظاهرة الفساد الإداري غير محددة المصادر حيث بلغت في جريدة وفد الدلتا بنسبة (٢٠.٤%) في مقابل (٣٦.٢%) في جريدة صوت الغربية ، وقد يرجع ذلك إلي محاولة بعض الصحف إحاطة جانب السرية حول بعض المصادر الصحفية للفساد أو الإشارة إلي قضايا الفساد بشكل رمزي أو ضمني.

### (٦) أسلوب التناول في معالجة المادة الصحفية لظاهرة الفساد الإداري :

استخدم التحليل فئتين رئيسيتين من فئات أسلوب التناول وهما فئة الوضوح وفئة الضمنية ، ويقصد بالوضوح *Explicitness* أن



وبتأمل البيانات الموضحة بهذا الجدول يتضح أن المواد الصحفية بأنماط الفساد السبعة.

التي تضمنتها استمارة تحليل المضمون تنوعت في أسلوب التناول بين الوضوح والضمنية بين صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية، فقد استخدمت صحيفة وفد الدلتا أسلوب أوضح في التناول لا أكثر من (٦٣) مرة بنسبة (٦١.٢%) في مقابل (٣١) مرة بنسبة (٣٠.١%) لأسلوب الضمنية وحوالي (٨.٧%) كان أسلوب التناول غير محدد، بينما استخدم أسلوب الوضوح في التناول بصورة أقل في صحيفة صوت الغربية بحوالي (١٦) مرة بنسبة (٢٧.٦%) في مقابل (٤٢) مرة بنسبة (٧٢.٤%) لأسلوب الضمنية ورغم أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت مدي جدية كل أسلوب من هذين الأسلوبين في عملية الاتصال إلا أن غالبية النتائج تؤكد أن المادة الصحفية التي تتضمن صراحة وقائع محددة ومعلومات واضحة أكثر قدرة علي كشف الحقائق والوصول إلي الأهداف والتي تبغي الوصول إليها، هذه ما يبين مميزات الوضوح والصراحة في أسلوب التناول بما يسمح بأهمية استخدامه في معالجات الصحفية. (٦٣)

ثانياً : تحليل نتائج الدراسة الميدانية لبعض القيادات الشعبية والتنفيذية في محافظة الغربية:

أ- الخصائص الديموقراطية لأفراد العينة:

يتضح من خلال دليل المقابلة أن نصف حالات العينة والبالغ عددهم (٦) حالات قد اختيروا من القيادات الشعبية من العدد الإجمالي للعينة ، والبالغ عددهم (١٢) حالة ، والنصف الآخر من القيادات الإدارية في الحكم المحلي .

كما يتضح أن ثلثي حالات الدراسة من الذكور في مقابل ثلث العينة من الإناث ، ومن حيث المستوي التعليمي ، فإن جميع أفراد العينة من المتعلمين لكن تقع الغالبية العظمى منهم من الحاصلين علي مؤهلات جامعية بنسبة (٤٨.١%) في مقابل (٢٥%) للمؤهلات المتوسطة ، (١٦.٦%) لمؤهلات الأقل من المتوسطة . أيضاً تكشف البيانات إن تلك القيادات تقع ضمن أربع شرائح عمرية تضم الفئة العمرية من (٥٠-٦٠) غالبية أفراد العينة بنسبة (٤١.٧%) ثم الفئة العمرية من (٤٠-٥٠) وتبلغ نسبتها (٢٥%) فالفئة العمرية من (٦٠-٤٠) وتبلغ نفس النسبة السابقة ، وأخيراً تأتي الفئة العمرية (الأكثر من ٦٠ عاماً) وتبلغ نسبتها (٨.٣%) من إجمالي أفراد العينة . ولعل ارتفاع المستوي العمري بين أفراد العينة يرجع في المقال الأول إلي طبيعة العمل القيادي في مجتمعنا يتطلب مستوي عمرياً ناضجاً ، وخبرة طويلة في الحياة العملية ومن حيث موطن الإقامة ، فالغالبية منهم ينتمون إلي أصول

حضرية حيث يبلغ حجمهم ثلثي أفراد العينة في مقابل ثلث أفراد العينة للأصول الريفية.

### ب- الفساد الإداري والتصور الواقعي لأسبابه وآثاره:

وقد حاولت الدراسة في البداية التعرف علي آراء أفراد العينة نحو مدى وجود فساد في أجهزة الإدارة المحلية أم لا ؟ وتوضح نتائج المقابلات أن هناك إجماع من جانب القيادات الشعبية والإدارية علي وجود بعض أشكال الفساد الإداري في أجهزة الإدارة المحلية وبخاصة التي ترتبط بتعاملات يومية مع الجماهير ، وتجعل الموظف يتحكم بسلطة في تعطيل الإجراءات الإدارية أو التماطل في تنفيذها ، مما يجعل بعض الأفراد تستخدم أساليب غير مشروعة لسرعة إنهاء هذه الإجراءات أو تسهيل أمورهم الإدارية ، وهذا ما يبين ظاهرة الفساد الإداري وثيقة الصلة بأجهزة الدولة الإدارية ، خاصة في ظل بروز شبكات من العلاقات والتحالفات والمصالح المشتركة بين السلطة والمال والتي تترجم في كثير من الأحيان إلي ممارسات فاسدة وأساليب غير مشروعة ، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف علي أسباب الفساد الإداري ودوافعه ، وتوضح نتائج المقابلات المتعمقة أن هناك مجموعة من العوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإداري وانتشارها في الأجهزة المحلية يأتي في مقدمتها ضعف الأجور والمرتببات بالدولة



ومن أمثلة الأقاويل التي ترددها بعض الحالات في ذلك: "لو الحكومة بتدي مرتبات كويسة ماكنش حد انحراف وسرق" ، "الموظف لو عايش علي مرتبه كان شحت" ، "الدولة بتزفع الأسعار علي طول ومابتزوتش المرتبات بالصورة المطلوبة ودا دايماً بيساعد الموظفين علي الرشوة والاختلاس" كما أن هناك أسباب أخرى للفساد تتمثل في ضعف أجهزة الرقابة الشعبية والإدارية ، ثم بطئ الإجراءات الإدارية وتعقدها بل وتضاربها في بعض الأحيان ، وحماية بعض رموز السلطة الإدارية للأفراد المفسدين من صغار الموظفين وهذا ما تؤكد بعض الافتراضات النظرية من أن هناك ارتباط بين السلوكيات السياسية والإدارية المرتبطة بالسلطة القائمة والسلوكيات الفاسدة علي النحو يخدم الهيمنة والاستغلال الاجتماعي. (٦٤)

أما عن أهم الدوافع المشجعة علي ارتكاب جريمة الفساد فتمثل في الحصول علي الثروة والمال ، أو الحصول علي فرص للترقى أو الشعور باحتمال الإفلات من العقاب لصعوبة الإدانة أو بدافع المحاباة للأقارب أو الأصدقاء ، لذا فقد حاولت الدراسة التعرف علي سلوك أفراد العينة عن كيفية التصرف في حالة لو طلب قريب منه أو أحد الأصدقاء مصلحة شخصية له علي حساب مصلحة العمل الذي يعمل فيه ، فتبين من إجابات المبحوثين أن

أكثر من إجابات المبحوثين أن أكثر من نصف أفراد العينة بقليل (٧) حالات أكدوا أنهم يساعدونه علي قضاء هذه المصلحة في مقابل (٥) حالات أكدوا أنهم لا يساعدونه طالما أنهما تخالف مصلحة العمل .

وإذا كان من الممكن أن نعتبر الإجابة علي السؤال غير المباشر سؤالاً إسقاطياً يكشف عن أن أداء الخدمات الشخصية للأقارب أو الأصدقاء هي أحدي الدوافع المسببة للفساد الإداري في المجتمع ، وهذا ما يبين أن العوامل المسببة للفساد ودوافعه متفاعلة ومتداخلة مع بعضها البعض في إحداث هذه الظاهرة ، وبالتالي لا يمكن أن ترجع إلي عامل واحد بعينه ، وهذا ما تؤكد كثير من الدراسات العلمية التي أرجعت الأسباب الأساسية للفساد إلي شبكة معقدة من العوامل الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية أسباب تتعلق بالطمع والجشع والولع بالحياة المترفة داخل الجماعة الحاكمة .<sup>(١٥)</sup>

لكن في الواقع أن الفساد الإداري ينتشر إذا كانت عواقب الإمساك بالمخالف ومعاقبته منخفضة بالمقارنة بالمنافع ، خاصة وأن الموظفين يتحكمون في توزيع منافع وتكاليف تزيد قيمتها كثيراً عن رواتبهم ، لذا يصبح الفساد منتشراً إذا كانت أجور العاملين بالدولة المنخفضة ، وبالتالي فإن العاملين يسعون إلي

تكملة أجورهم بمدفوعات غير مشروعة للعيش في مستوي الطبقات القادرة .

أما عن أهم الآثار الناجمة عن تفشي ظاهرة الفساد الإداري من وجهة نظر أفراد العينة ؟

في الواقع تؤكد الدراسات العلمية أن الآثار التي يطرحها الفساد المجتمع بشكل عام وعلي الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص لا يمكن أن تكون إلا سلبية وخطيرة ، وخاصة عندما يكزن الفساد منتشراً ومتغلغلاً فيه ، ورغم ذلك فإن هناك بعض الاتجاهات النظرية وبخاصة الوظيفية تشير إلي أن هناك أيضاً آثار إيجابية للفساد وأنه أحد العناصر الأساسية للحياة الاجتماعية ، وأن هذا العنصر يقوم بوظائف ثابتة في البناء الاجتماعي .<sup>(٦٦)</sup> فمثلاً قد يسمح الفساد يتجاوز قاعدة لا لزوم لها أو يسهل الإجراءات البيروقراطية لأنه كما يقول - جيمس سكوت Scott أن دافع العمولات ، والرشوة للقيادات البيروقراطية من جانب رجال الأعمال يساعد علي اختصار الإجراءات المعقدة وسرعة تنفيذها لتوفير الوقت والجهد .<sup>(٦٧)</sup> وبالرغم من هذه المبررات الإيجابية للفساد إلا أن الفساد لا يمكن الدفاع عنه وتبريره ، لأن انتشار الفساد يعرقل التنمية ويقوض الشرعية ويفسد الأخلاق العامة لذا فقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن

جميع الآثار الناجمة عن الفساد الإداري سلبية وخطيرة علي المجتمع المصري ، وتتمثل أهم هذه الظاهرة في تفشي السلبية واللامبالاة والتسيب بين أفراد المجتمع ، وضعف الشعور بالانتماء والولاء الوطني ، وانخفاض الكفاءة الفنية والإدارية وتدهور عمليات التنمية وإنجازاتها وحرمان المجتمع من موارده من خلال الأموال المهربة إلي الخارج. وهذا يتسق مع ما ذهبت إليه بعض الدراسات العلمية من أن وجود الفساد وانتشاره يعوق عملية التنمية ويهدر الإمكانيات المتاحة لأنه يؤدي إلي إدخال الأساليب غير العقلانية ، وتغليب المصلحة الخاصة علي العامة ، وعدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، فقد لا يكون القرار المتخذ بخصوص تنفيذ مشروع معين مثلاً هو الأفضل أو الأنسب ومع ذلك يتخذ القرار لوجود مزايا مادية أو معنوية تتحقق لمتخذ القرار مما يؤثر بطريقة سلبية علي عملية التنمية. <sup>(٦٨)</sup> فضلاً عما يترتب من فساد الإدارة من تبديد للأموال العامة وهذا يتضح من انخفاض العوائد التي تحققها الدولة من أموالها المستثمرة في المشروعات العامة. كما حاولت الدراسة التعرف علي الإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة ظاهرة الفساد الإداري ؟

وتكشف نتائج المقابلات أن الدولة تتخذ عدة إجراءات لمكافحة هذه الظاهرة - وإن لم تكن الصورة فعالة غالباً - فتتمثل فيما تقوم به المجالس الشعبية والنيابية في مراقبة أعمال الحكومة ، والتي تعتمد في معظمها علي استجابات الإحاطة للوزراء وكبار المسؤولين بالدولة ، وجود نظم وهيئات قضائية ورقابية للمساءلة والمحاسبة ، بالإضافة إلي وجود بعض التنظيمات من المجتمع المدني في الكشف عن بعض مظاهر الفساد ثم أخيراً دور الصحافة القومية والحزبية في الكشف عن بعض مظاهر الفساد وصوره في قطاعات الدولة المختلفة وبرغم من قيام هذه الأجهزة بدور مهم في مكافحة الفساد والتقليل من حدته إلا أن مثل هذه الإجراءات تعتبر بصفة عامة محدودة لذا فقد حاولت الدراسة الوقوف علي تصور أفراد العينة لكيفية القضاء علي ظاهرة الفساد في الجهاز الإداري والتخفيف من حدته.

وقد أوضحت نتائج المقابلات المتعمقة أن رؤية المبحوثين لمواجهة ظاهرة الفساد والتخفيف من حدته تتطلب ضرورة رفع مستوى الأجور للعاملين بالدولة وتقليل حدة الفقر ، وإحكام الرقابة الشعبية علي الأجهزة الحكومية والاهتمام بالاختيار السليم والكف للقيادات العليا في الأجهزة الحكومية والعامة مع ضرورة تنمية الوازع الديني والأخلاقي ونشر الوعي بمخاطر الفساد وأثاره علي

حياة المجتمع المصري ، وهذا ما يؤكد أن مواجهة الفساد والقضاء عليه لا تعتمد علي عنصر واحد بل تتطلب استراتيجيه متعددة الجوانب للسيطرة علي الفساد تبدأ بإصلاح الخدمة العامة (من خلال زيادة الأجور وتقييد المحسوبية في الرقية والتوظيف).<sup>(٦٩)</sup> وتقليل فرص الفساد الإداري أمام المسؤولين من خلال تقليل السلطة التقديرية للموظفين ، كذلك ضرورة تعزيز . خضوع للمساءلة وتقوية آليات الرصد والعقاب ، فضلاً عن الرقابة من جانب الأجهزة التشريعية والموظفين العاديين من خلال إبداء الرأي والمشاركة ويمكن أن تساعد هذه الاستراتيجية ليس فقط في السيطرة علي الفساد الإداري ولكن أيضاً في تحسين أداء الخدمات وتطوير المؤسسات العامة.

## الخاتمة والاستخلاصات العامة

حاول هذا البحث أن يتعرف علي واقع ظاهرة الفساد الإداري في قطاع هام من قطاعات المجتمع المحلي وهو الإدارة المحلية من خلال تحليل مضمون صحيفتي وفد الدلتا ، وصحيفة صوت الغربية ، وأجراء بعض المقابلات المتعمقة مع عينة محدودة من القيادات الشعبية والتنفيذية في محافظة الغربية ، وفي إطار ذلك انطلقت الدراسة من رؤية نظرية تري أن الفساد الإداري هو نتاج لسباق بنائي قائم علي العلاقات الاستغلالية المصاحبة لحيازة السلطة الرسمية داخل التنظيمات الإدارية والمؤسسات العامة المختلفة ، حيث يستغل من لا يحوز السلطة من قبل حائزي السلطة البيروقراطية والسياسية في إطار البناء الاجتماعي الشامل ، وبالتالي أصبح ينظر للفساد ليس باعتباره شيئاً عرضياً ، وعابراً بل كظاهرة اجتماعية متأصلة في البناء الاجتماعي ، وتغير منظور إدراكه من المستوي الفردي إلي مستوي الهيكلي ، ومن المستوي المحلي إلي مستوي التنظيم العابر للحدود : وفي محاولة تحقيق أهداف الدراسة فقد تم طرح عدد من التساؤلات وفق المتطلبات التحليلية للدارسة علي النحو التالي:

## التساؤل الأول: هل تبين الصحافة الإقليمية التصور المطلوب

للجمهور عن ظاهرة الفساد الإداري في محافظة الغربية وما الأهمية النسبية التي أولتها كل صحيفة لهذه الظاهرة ؟

أوضحت نتائج التحليل اهتمام الصحافة الإقليمية بإبراز قضايا الفساد الإداري في المجتمع المحلي ، ولكن تبين اهتمام صحيفة وفد الدلتا بهذه الظاهرة بصورة أكثر وبرؤية أعمق من اهتمام صحيفة صوت الغربية بهذا الموضوع ، حيث بلغ عدد الموضوعات المرتبطة بهذه الظاهرة (١٠٣) موضوعاً (٦٤%) في مقابل (٥٨) موضوعاً بنسبة (٣٦%) من العدد الإجمالي للموضوعات في الصحيفتين ، وربما يرجع هذا الاهتمام الواضح في صحيفة وفد الدلتا لأنها صحيفة حزبية معارضة لأكثر الأحزاب السياسية شعبية بعد الحزب الوطني الديمقراطي ، ومحاولة قيامة بدور مهم في الحياة السياسية .

التساؤل الثاني: ما صور الفساد الإداري وأنماطه كما تعكسها

### الصحافة الإقليمية؟

وقد كشفت نتائج التحليل عن وجود أنماط متعددة للفساد الإداري سواء في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية وكان من أهميتها الاختلاس والاستيلاء علي المال العام ، والإهمال والتسيب، والمخالفات الإدارية والمحسوبية والمحاباة للقارب ،



والغش والتزوير وأخيراً نقاضي الرشوة ، وهذا ما يعبر عن اهتمام الصحافة الإقليمية بتسليط الضوء علي معظم صور الفساد الإداري وغالبية أشكاله المختلفة .

**التساؤل الثالث :** ما أساليب الصحافة الإقليمية التي استخدمتها في إبراز ظاهرة الفساد الإداري والتي قصدت من ورائها تشكيل وعي الجمهور ضدها ؟

أوضحت نتائج تحليل مضمون مادة الاتصال في صحيفتي وفد الدلتا وصوت الغربية استخدام خمسة أشكال أو قوالب صحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري وكان أكثرها استخداماً ، القوالب الإخبارية ، والتقارير ، والتحقيقات الصحفية ثم استخدمت قوالب أخرى بنسبة أقل مثل المقالات والأحاديث الصحفية ، وهذا ما يعبر عن تنوع الأشكال الصحفية في معالجة ظاهرة الفساد الإداري لتشكيل وعي الجمهور ضدها ، كما استخدمت المعالجة الصحفية في أسلوب التناول أساليب الوضوح أو الصراحة والضمنية ، وإن كانت السمة الغالبة للتناول هو الأسلوب الصريح وخاصة في جريدة وفد الدلتا نظراً لتمييز هذا الأسلوب - كما تؤكد بحوث الاتصال - بالقدرة علي الطرح الجذاب للموضوع أمام الجمهور .

**التساؤل الرابع:** ما تصور القيادات التنفيذية والشعبية لأسباب الفساد الإداري والآثار الناجمة عنه ، وسبل مواجهته ؟

وقد كشف نتائج المقابلات المتعمقة عن وجود مجموعة من الأساليب والعوامل لحدوث ظاهرة الفساد الإداري يأتي في مقدمتها ضعف الأجور والمرتببات للعاملين بالدولة ، ثم ضعف أجهزة الرقابة الإدارية الشعبية ، وبطئ الإجراءات الإدارية وتعقدها ، والعلاقات الشخصية ، وانعكاساً لذلك فقد أوضحت النتائج عن أن هناك آثار سلبية لظاهرة الفساد الإداري كان من أهمها تفشي السلبية واللامبالاة ، وضعف الشعور بالانتماء والولاء ، وإعاقة عملية التنمية وتبديد الموارد المتاحة للدولة ، وارتباطاً بذلك فقد أماطت الدراسة اللثام عن أن مواجهة ظاهرة الفساد الإداري لا تعتمد علي عنصر واحد بعينة بل تتطلب استراتيجية شاملة متعددة الأبعاد لمواجهة ظاهرة الفساد والقضاء عليه تبدأ بإصلاح وضع الموظفين من حيث إصلاح جدول الأجور والمرتبات وتحسين الخدمات العامة والاختيار السليم والكفاء للقيادات الإدارية مع التوصية بإنشاء محاكم متخصصة في قضايا الفساد لسرعة البت فيه ، فضلاً عن تنمية الوعي الاجتماعي والديني بمخاطر الفساد وآثاره السلبية علي حياة المجتمع المصري ومستقبل التنمية فيه .

## مراجع البحث

(١) علي الدين هلال ، مفهوم الفساد الأساسي : دراسة اجتماعية استطلاعية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، العدد الثاني ، المجلد (٢٨) ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ ، ص٤.

(٢) المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد (٢٦٦) ، ٢٠٠١/٤ ، ص ١٨ .

(٣) إبراهيم عبد الله المسلمي ، الإعلام الإقليمي (دراسة نظرية وميدانية) ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٢٧-٢٨ .

(٤) المعجم الوسيط ، مراجعة إبراهيم أنيس وآخرون ، مجمع اللغة العربية ، الجزء الثاني ، ١٩٧٣ ، ص ٦٨٨ .

(5) Webster's New collegiate Dictionary , Merriam Webster And G.M. Company , U.S.A ; 1976 , p.226.

(6) Rose - Ackerman , s. , Corruption And The Global Economy In UNDP , Corruption And Integrity Improvement Initiatives In Developing Countries , Home Publications Press , 1998 , P.25.

- (7) Claphan , G., Third World Politics (An Introduction) , Uni -of Wisconsin, Wisconsin , 1986 , PP. 50-53.
- (8) Kuper, J ., Political science And Political theory , Routldge And Kegan Paul , Loudon ,1987 ,p.41.
- (9) Clarke, M., Corruption (Causes , Consequences And control ) France Pinter Publisher , ltd , 1979,P.X.
- (10) Brooks , R., The Nature of Political Corruption In (Arnold J.Heliden – Hiemer(ed) Political Corruption , New Jersey , 1988,p.58.
- (11) Manhiem, J.B., Corruption Ageneral View In Dejevu (ed) American Political Problems In HISTORICAL PERSPECTIVE ,ST. Martin's Press , N.y., 1976 P.4.
- (12) Bendor, G., Corruption , Institutionalization And Political Development, Comparative Political Studies, v. 1, N.1 ,1974,P.64.
- (13) Kuper, J., op cit , P.42.
- (14)Manhiem , J.B., op cit ,P.10.

(١٥) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد في

القرية المصرية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد رقم (٢) ،

١٩٨٥ ، ص ٥٠.

(١٦) محمد رضا العدل ، الفساد الإداري في الدولة النامية :  
بعض انعكاساته الاقتصادية ، المجلة القومية ، المركز القومي  
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة العدد الثاني ، يوليو  
١٩٨٥ ، ص ص ١٧ - ١٨ .

(17) Barbani , R ., Reflections on Bureaucratic  
Corruption , Public Administration , V . 1, N. 40 ,  
1985, P.357.

(١٨) بيرلاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، عين الدراسات  
والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ،  
ص ص ١٦ - ١٧ .

(19) Almond , G. A., And Powell, GB ., Comparative  
Politics To Day (A world view ) Stanford , Uni -  
London , 1988 , P . 255.

(٢٠) جلال عبد الله معوض ، الفساد السياسي في الدول النامية ،  
مجلة دراسات عربية ، دار الطليعة بيروت ، السنة الثالثة  
والعشرين ، العدد ٤ ، فبراير ١٩٩٧ ، ص ٤ .

(21) Kpunden, S.J., Political Will In Fighting Corruption In  
UNDP ,Corruption And Integrity Improvement Initiative  
In Developing Countries , Home Publication Press ,  
1998, P. 87.

(٢٢) إبراهيم شحاته ، الفساد كظاهرة عالمية ، في الكتاب  
وصيتي لبلادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب مكتبة الأسرة  
، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٣ .

(٢٣) محمد علي البدرى ، مشكلة الفساد في كتاب مشكلات المجتمع المصري ، تأليف السيد عبد العاطى وآخرين ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٩٨ ، ص ٨٦ .

(24) Myrdel , G. Corruption As A Hindrance To Modernization South Asia , In Heiden Himer (ed) Political Corruption , New Jersey In,1988, P. 239.

(٢٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير عن التنمية في العالم ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ١١٢ .

(٢٦) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض البنائيات للفساد في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٢٧) عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٩٥ ، ص ٢٥١ .

(28) Doig , A., And Riley, S., Corruption And Anti - Corruption Strategies : Issues And Case studies From Developing Countries, In: UNDP. Corruption And Integrity Improvement Initiatives In developing Countries Home Publications Press, 1998, P. 45.

(29) Tamesis ,P., Different Perspective of International Development Organizations In The Fight Against Corruption,, In UNDP. Op cit ,P. 112.

(30) Manhiem , J,B, Corruption : A general View , op cit p p .1-2.

- (٣١) عبد الباسط عبد المعطي ، بعض الأبعاد البنائية للفساد في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .
- (٣٢) على الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٧ ص ص ١١٩ - ١٢٠ .
- (٣٣) على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦١ .
- (٣٤) باتريك أو بريان - ثورة النظام الاقتصادي في مصر (من المشروعات الخاصة إلي اشتراكية) ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٩٤ .
- (٣٥) جمال مجدي حسنين ، ثروة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ٥٨ - ٨٠ .
- (٣٦) سامية سعيد إمام ، من يملك مصر (دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ - ١٩٨٠) دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٤ .
- (٣٧) محمد عبد الرحيم عنبر ، ويل لهؤلاء من محاكمة التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٤٠ .
- (٣٨) نزيه نصيف الأيوبي ، الثروة الإدارية وأزمة الإصلاح في مصر ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

(٣٩) أمال عبد الحميد ، الجرائم الاقتصادية المستحدثة واختلال قيمة الكسب المشروع ، ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة في الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، القاهرة الجزء الأول ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

(٤٠) محمد عبد البديع ، رؤية سوسولوجية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري ، في ندوة الجرائم الاقتصادية والمستحدثة في الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ١٩٩٣ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٤١) عبد القادر شهيب الانفتاح الاقتصادي في مصر ، دار بن خلدون ، بيروت ، مارس ١٩٧٩ ، ص ٣٣ .

(٤٢) مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة في مصر (دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري) ، (١٩٥٢-١٩٨١) ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٦٦-٦٧ .

(٤٣) جلال أحمد أمين ، العولمة و التنمية العربية (من حملة نابليون إلي جولة إرجواي) (١٧٩٨-١٩٩٨) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ١٢٤ .

(٤٤) محمد ياسر الخواجة ، أزمة التعليم .. أزمة مجتمع : دور التعليم ما قبل الجامعي في إعادة إنتاج التمايزات الاجتماعية



(دراسة ميدانية مقارنة بين مدرسة حكومية ومدرسة لغات بمحافظة الغربية)، مجلة كلية الآداب ، جامعة طنطا ، العدد ١٥ ، ٢٠٠٢ .

(٤٥) محمد أبو الإسعاد ، ظاهرة الفساد السياسي في مصر المعاصرة (١٩٧٤-١٩٨٦) القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٥ .

(٤٦) محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٧٢ .

(٤٧) إسماعيل صبري عبد الله ، مصر التي نريدها (تقرير سياسي وبرنامج مرحلي) دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧ .

(٤٨) نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عوده وآخرون ، دار المعارف القاهرة ١٩٨٧ ، ص ص ٦٩-٧١ وأيضاً .

- Jones , P., Studying society (sociological theories and Researches) Collins educational , London , 1994 P.24- 29 .

(٤٩) محمد سعيد فرح ، ما .. علم الاجتماع ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٩١ .

(٥٠) حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٩ ص ٩٢ .

- وأنظر أيضاً الفصل الثاني ، النهب العظيم من كتاب ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .

(٥١) جريدة الأهرام ، القاهرة ، العدد رقم ٣٢١٩٦ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ ، ص ٣ .

(٥٢) مقابلة الباحث مع رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢١ .

(٥٣) وزارة العدل ، إدارة الكسب غير المشروع ، قضية رقم ٥٠٩ ، ١٩٧٨ .

(٥٤) أحمد أنور ، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر ، مصر العربية للنشر والتوزيع ٢٠٠١ ، ص ٩٢ .

(55) Manning , P., And Cullum - Swan, B., Narrative , Content And Semiotic Analysis, In Denzin , N. And Linclon ,Y., (eds) Collecting And Interpreting Qualitative Materials , Sage Publications , inc, USA, 1998, P. 243.

(٥٦) فاطمة القليني ، القيم كما تعكسها الصحافة المحلية (تحليل مضمون صحف)(المحليات) بجريدة الأهرام ، مطبوعات مركز البحوث الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٢-٣٣ .

- (٥٧) صحيفة وفد الدلتا ، يونيو ٢٠٠٢ ، العدد ١٣٩ ، ص ١ .
- (٥٨) صحيفة صوت الغربية ، يناير ٢٠٠٢ ، العدد ١٤١ ص ١ .
- (٥٩) صحيفة صوت الغربية ، يناير ٢٠٠٢ ، العدد ٥٠ ، ص ١ .
- (٦٠) عبد الفتاح عبد النبي ، سوسيولوجيا الخبر الصحفي ،  
العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .
- (٦١) صحيفة وفد الدلتا ، يونيو ٢٠٠٢ ، العدد ١٣٩ ، ص ١٠ .
- (٦٢) صحيفة وفد الدلتا ، يوليو ٢٠٠٢ ، العدد ١٤٠ ، ص ١٠ .
- (٦٣) محمد عرفه ، وسائل الإعلام والتحول في قيم العمل في  
المجتمع القطري ، في كتاب "التحولات الاجتماعية" وقيم  
العمل في المجتمع القطري ، تأليف اعتماد وآخرون ،  
منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ،  
الدوحة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٤٨ .
- (٦٤) بيرلاكوم ، الفساد ، ترجمة سوزان خليل ، مرجع سابق ،  
ص ٩٧ .
- (٦٥) مايكل جونستون ، الفساد السياسي في الصراع التاريخي  
وظهور المعايير الديمقراطية ، مركز دراسات التنمية السياسية  
والدولية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ١١٧ .
- (٦٦) بيرلاكوم ، الفساد ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(67) Scott, J. Corruption , An Essay On The Functions of Corruption In Cludwelch (ed) Political Modernization , Duxbury Press , California , 1971 ,P.P.323 - 371.

(٦٨) إكرام بدر الدين ، ظاهرة الفساد السياسي ، مجلة الفكر

العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ٤٤.

(٦٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير عن التنمية - في

عالم ، واشنطن ، ١٩٩٧ ، ص ١١٨.